

Distr.: General
24 November 2008
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة السابعة والأربعون

٤-١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية: دورة

الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرون:

الموضوع ذو الأولوية: الإدماج الاجتماعي

بيان مقدم من الرابطة الدولية لراهبات تجلي السيدة العذراء، وهي منظمة غير
حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* E/CN.5/2009/1



البيان

إننا ندرك، ونحن نبدأ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر، أن النهج التنازلي الذي استخدم خلال العقد الأول للقضاء على الفقر حقق النمو الاقتصادي للبعض دون الآخرين. لكن هذه التجربة لم تعم كل المجموع التي كانت تعيش في الفقر خلال هذه السنوات. واتسعت الفجوة التي تفصل الذين يملكون الثروة في العالم عنّ يعيشون في الفقر. وقد آن الأوان لبدء عملية تهدف إلى تعزيز التوازن بين النهجين التنازلي والتصاعدي تجاه التنمية والسلام والأمن، من أجل أن يصل كل شخص إلى مستوى مناسب من العيش الكريم والصحة والرفاه.

وتجسد عبارة 'وضع الناس في مركز اهتمام التنمية الاجتماعية' توافق الآراء الجديد الذي خرج به إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن. ويحس الناس الذين يعيشون في الفقر بالعجز والانعزال لأنهم لا دور لهم في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم. وليست لديهم الهياكل التي تؤهلهم لأن يصبحوا مواطنين فاعلين يتمتعون بحقوق المواطنة ويضطلعون بمسئولياتها. وتضيع 'الأصوات الخافتة' لمن يعيشون في الفقر - أي 'صغار الناس' الذين لا منابر لهم - في دهاليز الدوائر الانتخابية الواسعة على مختلف مستويات التمثيل الديمقراطي. ولن يتحقق التمثيل الفعّال والمستدام إلا إذا كفلت للناس منابر حقيقية للتعبير، كي يكون لهم دور في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم.

وتعطي مبادرة ثلاثية الأطراف تجمع بين الحكومة ومنظومة الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني في الهند مثالا جيدا لهذه المشاركة. فقد شهدت الهند تطوير عملية تمكين تتعلق بالإدماج الاجتماعي وتربط النهجين التنازلي والتصاعدي، وتكفل من ثم الحصول على نتائج فعّالة تؤدي إلى تمتع الجميع بحياة كريمة. وجرى تنظيم المواطنين على المستوى القاعدي في مجموعات صغيرة من ٣٠ أسرة تقريبا على مستوى الأحياء، بغرض تيسير قيام حوار تشاركي على نحو مستدام. وتوفر الحكومة نسبة ٤٠ في المائة من ميزانية عمليات التخطيط والتنفيذ والتقييم انطلاقا من الأسفل، التي تقوم بها هذه المجموعات الشعبية في الأحياء واتحاداتها التي تتشكل على مختلف المستويات. ويحدث الترابط والتلاحم والإدماج الاجتماعي على المستوى الشعبي في تنظيمات الأحياء هذه، وتبدأ بذلك شراكة من أجل التنمية والسلام والأمن، وتنشأ عبرها رابطة بين النهجين التنازلي والتصاعدي، تكفل الحصول على نتائج فعّالة تحقق العدالة والكرامة للجميع.

وتتشكل من مجموعات الأحياء هذه اتحادات ذات مستويات مختلفة، يجري الاسترشاد في تكوينها على جميع المستويات بمبادئ خمسة، هي: **صغر الحجم والتوحيد العددي، والتفويض، وإمكانية الإعفاء والتقارب.**

ويكفل **صغر حجم** المنتديات حصول جميع الأفراد على الاهتمام وفرص التعبير، ويبرز الهوية الحقيقية لكل واحد منهم، ويكفل المساءلة كذلك. وأثر عن مهندس كرمشاند غاندي قوله: "لا يستطيع المرء أن يخادع طويلاً في مواجهة مباشرة مع المجتمع".

ويهدف مبدأ **التوحيد العددي** فيما يتعلق بحجم الوحدات على المستويات المختلفة لتكوين الاتحادات، إلى كفاءة تكافؤ الفرص للجميع فيما يختص ببعد المسافة عن مراكز صنع القرار.

ويحض مبدأ **التفويض** على عدم اللجوء إلى أية جهة أعلى إذا أمكن إنجاز العمل على المستوى الأدنى. ويكفل هذا تحديد الأهداف المتعلقة بالإجراءات والدينامية والأهمية على أدنى مستوى ممكن، ويمنح الأشخاص الإحساس بقيمتهم على مستوى القاعدة.

ويتمثل القصد من **إمكانية الإعفاء** في تعزيز المساءلة. ونظراً إلى أن المنتديات لا تعدو أن تكون ساحات للمواجهة المباشرة بين المجتمعات المحلية، تنتفي دواعي ارتفاع تكلفة الانتخابات، وتتاح للناس في جميع الأوقات إمكانية إعفاء الممثلين على أي مستوى لتكوين الاتحادات، إذا لم يرتقوا إلى مستوى المسؤولية. ويمكن عقد الاجتماعات على مستوى مجموعات الأحياء في أي وقت، وتستطيع المجموعات الإجماع على اختيار شخص بديل للإعراب عن شواغلها على نحو أكثر فعالية.

ويكفل **التقارب** تنفيذ كل ما تستطيع هذه الهياكل فعله من خلالها هي، مما يعزز سماها المميزة وأهميتها.

وتعطي المبادرة الثلاثية الأطراف المعروفة باسم كودومباشري، في كيرالا بالهند (www.kudumbashree.org) مثلاً لفعالية الممارسة. وهي تضم منظمات على مستوى الأحياء واتحاد محلي للنساء اللاتي يعشن في الفقر. وجرى تشكيل ١٨٤ ٠٠٠ منتدى شامل على مستوى الأحياء من أجل تركيز الانتباه وتوفير عناصر القيادة، واستخدمت في ذلك مدخرات صغيرة الحجم وتسهيلات ائتمانية ومؤسسات صغيرة ومهارات تسويقية، وأشياء أخرى من هذا القبيل. وتكفل حكومة الولاية التقاء برامج وأنشطة جميع إداراتها تقريباً، بغرض تنفيذها من خلال هياكل الأحياء واتحاداتها. وتعمل تنظيمات الأحياء الشاملة ذاتها على تنفيذ أنشطة شاملة تتعلق بحقوق الطفل على يد الأطفال أنفسهم، في اثنتين من ولايات

الهند، وذلك من خلال ما يقارب ٥٠ ألف هيئة تداولية للأطفال على مستوى الأحياء، مع اتحاداتها المتعددة المستويات، وصولاً إلى مستوى الولاية.

وفي مثال آخر كتب داموداران، وزير التعليم الولايتي المعني بالهيئات التداولية للأطفال في تاميلنادو بالهند، ما يلي: "مانايريبياتي قرية في مقاطعة تانجاפור بولاية تاميلنادو بالهند، لا تتوقف عندها الحافلات العابرة لالتقاط الركاب. وناقشت الهيئة البرلمانية للأطفال بالمقاطعة هذه المسألة، وقدمت طلباً بشأنها إلى رئيس المجلس البلدي. لكنه لم يفعل شيئاً حيال التماسهم. وقررت الهيئة البرلمانية للأطفال عندها إرسال طلب إلى مسئول الجباية بالمقاطعة، بل وإلى وزير النقل في حكومة تاميلنادو أيضاً. وفي غضون شهر حصلت القرية على حافلة ركاب. والآن تتوقف عندها حتى حافلات النقل السريع" (www.ncnworld.org).

واستناداً إلى هذه الممارسة الفعّالة، نتقدم بالتوصيات التالية إلى الحكومات:

١ - أن تتبنى إنشاء هياكل مماثلة أصغر حجماً على المستوى الشعبي بالأحياء مع تشكيل اتحادات تجمعها على مختلف المستويات، كي تتاح لمن يعيشون في الفقر، وبخاصة في البلدان النامية، منتديات تشاركية للحوار والمزيد من المشاركة، تمنحهم صوتاً في عملية صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم.

٢ - أن تعمل على قيام شراكة بين مختلف فئات النساء والأطفال والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والأشخاص كبار السن والمهاجرين، من خلال شبكات تضم هذا النوع من منتديات الأحياء، من أجل إشراك الجميع في عملية تجعل منهم مواطنين فاعلين.

٣ - أن ينظروا إلى هذا النظام باعتباره وسيلة لتعزيز الترابط بين الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني، من خلال زيادة فعالية ما يلي:

- بناء قدرات مجموعات الأحياء فيما يتعلق بحقوقها ومسئولياتها
- تحديد من يعيشون في الفقر ضمن هذه المجموعات وتمكينهم من أن يصبحوا مستفيدين حقيقيين من برامج استراتيجية الحد من الفقر
- ارتكاز التخطيط والتنفيذ اللامركزيين على الاحتياجات التنموية ورصدهما وفقاً لنهج تصاعدي

٤ - أن تستغل عملية إنشاء مجموعات الأحياء الأصغر حجماً وتكوين اتحاداتها في تعزيز الإدماج الشامل وتطبيق مبادئ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-

٢٠١٧)، من خلال توطيد قيم المشاركة القصوى للأشخاص الذين يعيشون في الفقر في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

٥ - أن تكفل إشراك الناس على المستوى الشعبي في عملية صنع القرار أثناء تنفيذ برامج الاقتصاد الكلي الرامية إلى القضاء على الفقر وحماية كوكب الأرض، مع مطالبة الحكومات بالمساءلة والشفافية.

٦ - أن تمنح منظور حقوق الإنسان حقه من الأهمية أثناء عملية إدماجه في جميع السياسات والبرامج الإنمائية والجهود الرامية إلى القضاء على الفقر؛ وأن تعترف بالارتباط الوثيق بين انتهاك حقوق الإنسان والفقر المدقع، حسبما ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ملاحظة:

حصل هذا البيان على إقرار وتأييد المنظمات غير الحكومية التالية، ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي: جماعة السيدة العذراء والراعي الصالح للأعمال الخيرية، ومنظمة أبرشيات القديس يوسف، ومنظمة الفرنسيسكان الدولية، واتحاد راهبات المحبة، ومنظمة راهبات الرحمة في الأمريكتين، وجمعية راهبات سيدة نامور.